S/2018/209

الأمم المتحدة

Distr.: General
8 March 2018
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم إليه تقريرا كل ستة أشهر عن تنفيذ الالتزامات المشمولة بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[1]. ويقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات المتعلقة بالسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى منذ صدور تقريري السابق (S/2017/825) ويغطي الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨. ويعرض التقرير أيضاً رؤيتي بشأن المضي في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٣٨٩ (٢٠١٧).

ثانيا – التطوُّرات الرئيسية

ألف – الحالة الأمنية

٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض، اتسمت الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى باستمرار النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ واستمرار أنشطة الجماعات المسلحة؛ والتقدم البطيء في إعادة المقاتلين الأجانب المنزوعي السلاح إلى أوطانهم. وساهم كذلك استمرار التوترات المتعلقة بالعمليتين السياسيتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في زيادة عدم الاستقرار في المنطقة.

(١) تشمل المنطقة في هذا السياق البلدان الثلاثة عشر الموقّعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية كشهود/جهات ضامنة للاتفاق الإطاري: الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.



18-03569 (A) 120318 120318



٣ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال الحالة الأمنية تثير قلقا بالغا. فقد واصلت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مهاجمة المدنيين واستهداف قوات الأمن والدفاع الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى النحو المبين بالتفصيل في تقريري عن البعثة المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/2018/16)، اتحد عدد من جماعات الماي - ماي المعارضة للحكومة في تحالفات مثل الحركة الوطنية من أجل النهضة والتحالف الوطني الشعبي من أجل سيادة الكونغو. وتجدر الإشارة إلى الهجوم الذي شنته جماعة الماي - ماي ياكوتومبا على أوفيرا، ثاني أكبر مدينة في كيفو الجنوبية، في ٢٨ أيلول/سبتمبر، وصدته البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٨ شباط/فبراير، أعلن القائد المعين حديثاً لعملية سوكولا الثانية في كيفو الجنوبية بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الجنرال فيليمون ياف، أن عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أسفرت عن مقتل ٨٣ من عناصر جماعة الماي - ماي ياكوتومبا وستة جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعن أسر ١٢٠ من عناصر جماعة الماي - ماي. وأضاف أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية استرجعت تقريبا جميع المناطق التي كانت تحت سيطرة الجماعة المسلحة، بما في ذلك شبه جزرية أوبواري والشريط الساحلي لبحيرة تنجانيقا من كاليمي إلى أوفيرا.

٤ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم تحالف للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة وجماعة الماي - ماي نياتورا بلدة بويزا في إقليم روتشورو، مما أسفر عن مقتل ثلاثة ضباط من الشرطة الوطنية الكونغولية وخمسة مدنيين. وفي تطور منفصل، سلم قائد سابق للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، العقيد إيفاريست نيزييمانا، نفسه عن طواعية إلى البعثة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وتم تسليمه إلى السلطات الكونغولية على أساس أن عقوبة الإعدام لن تُطبق عليه.

٥ - وفي تطور آخر يبعث على القلق، كثف تحالف القوى الديمقراطية هجماته بعد فترة هدوء في الأنشطة. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت عناصر يشتبه في انتمائها إلى التحالف قاعدة تابعة للبعثة في إقليم بيني بكيفو الشمالية. فقُتل تنزانيان من حفظة السلام وأصيب ١٨ آخرون بجروح. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، تكبدت البعثة أكبر خسارة لها في الماضي القريب عندما قامت عناصر يشتبه في انتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية بمهاجمة وحدة تابعة للبعثة في مدينة سيموليكي بكيفو الشمالية، مما أسفر عن مقتل ١٥ من حفظة السلام التنزانيين وإصابة ٤٣ آخرين بجروح. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، ذكرت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أنها شنت هجمات جوية على معسكرات التحالف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أسفر، حسب ما جاء في التقارير، عن مقتل ١٠٠ متمرد. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أعلنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن إطلاق عملية هجومية ضد تحالف القوى الديمقراطية وجماعات مسلحة أخرى في منطقة بيني ومنطقة لوبير المجاورة لها بكيفو الشمالية. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، في عنتيبي، أوغندا، عقد الرئيس يويري موسيفيني، بصفته رئيس جماعة شرق أفريقيا، اجتماعاً للقادة العسكريين ورؤساء الأجهزة الاستخباراتية في أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، ورواندا، وكينيا لاستعراض الحالة الأمنية في المنطقة. وكان كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ممثلين أيضا. واتفق المشاركون على ضرورة اتباع نهج منسق لتحييد تحالف القوى الديمقراطية، بطرق منها تفعيل آلية المتابعة المشتركة في كاسيسي، أوغندا.

٦ - واستمر انعدام الأمن أيضا في المناطق الحدودية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي حادث وقع في ١٥ أيلول/سبتمبر، قتل جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٦ من طالبي اللجوء البورونديين وجرحوا ١١٧ آخرين عندما كانوا يحتجون على احتجاز مواطنين بوروند يين في كيفو الجنوبية. وذكرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن ما قام به الجنود كان دفاعاً عن النفس، حيث تعرضوا لهجوم من قبل عناصر مسلحة داخل مجموعة طالبي اللجوء. وأعلنت أنها فتحت تحقيقا في الحادث. وفي ١٣ شباط/فبراير، أفادت تقارير بوقوع اشتباكات بين قوات الدفاع الرواندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منتزه فيرونغا الوطني بمقاطعة كيفو الشمالية. وبناء على طلب من كلا البلدين، فتحت الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تحقيقا في الحادث.

٧ - وفي تطور منفصل، اجتمع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليونارد شي أوكيتوندو، ووزير الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي، آلان - إيمي نياميتوي، في بوجمبورا في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة أمن الحدود، بما في ذلك تحييد القوى الهدامة وتحقيق الاستقرار في سهول روزيزي، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨ - ولم يحرز أي تقدم كبير في تنفيذ إعلاني نيروبي، بما في ذلك إعادة العناصر السابقة في حركة ٢٣ مارس الذين ما يزالون موجودين في رواندا وأوغندا إلى وطنهم. ففي تقرير نشر في ٤ كانون الأول/ديسمبر، زعمت منظمة هيومن رايتس ووتش أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية جندت على الأقل ٢٠٠ مقاتل سابق في حركة ٢٣ مارس في البلدان المجاورة لمساعدتها على قمع الاحتجاجات العامة لمؤيدي المعارضة. ودحضت الحكومة هذه الادعاءات. ومن جانبها، زعمت القيادة السياسية لحركة ٢٣ مارس السابقة، في بيان مؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر، أن الحكومة قامت بطريقة سرية بتجنيد فارين وعناصر أخرى غير منضبطة طُردت من صفوفها.

٩ - وفي غضون ذلك، ناقشت لجنة تقنية أنشأتها السلطات الأوغندية تسوية وضعية مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين الذين يعيشون في أوغندا. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أوصت اللجنة بأن تعقد لجنة معنية بتحديد أهلية اللاجئين جلسات استماع بشأن المقاتلين الـ ٢٦٣ السابقين في حركة ٢٣ مارس الذين ما يزالون موجودين في معسكر بيهانغا. وسيتم نقل الأفراد منهم الذين يُعتبرون مؤهلين إلى موقع آخر بعد خضوعهم لبرنامج إعادة تأهيل وإعادة إلحاق وإعادة إدماج.

١٠ - ولم يُسجل أي تقدم فيما يتعلق بإعادة المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليهم الذين ما زالوا يعيشون في مخيمات المرور العابر الكونغولية إلى وطنهم.

١١ - غير أنه أحرز تقدم في نقل عناصر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان يقيمون في مباني البعثة إلى مكان آخر. فحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تم نقل ٢٥٦ عنصرا من هذا الجناح، من أصل عدد إجمالي أولي هو ٦٢٧ عنصرا، إلى بلدان ثالثة، نتيجة للجهود المشتركة التي بذلتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة.

١٢ - وفي جنوب السودان، استمر القتال بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، على الرغم من توقيع الطرفين المتحاربين لاتفاق جديد لوقف الأعمال القتالية دخل حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ونتيجة لذلك، سُجلت تدفقات جديدة للاجئين من جنوب السودان في مقاطعتي أويلي العليا وإيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٣ - وظل استمرار عدم الاستقرار وتصاعد العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى يؤثران على المنطقة. وبسبب التنافس على الموارد، شنت جهات فاعلة مسلحة منقسمة بشكل متزايد، ومنتسبة انتسابا ضعيفا إلى فصائل من ميليشيات أنتي - بالاكا ومن ائتلاف سيليكا السابق، هجمات كانت في غالب الأحيان مبنية على اعتبارات عرقية وطائفية. واندلعت اشتباكات بين الميليشيات المتصارعة في بانغي ومقاطعة أوهام - بيندي في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى. ونتيجة لذلك، عبر الآلاف من اللاجئين الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

باء - التطورات السياسية

١٤ - أدت حالات التأخير في العمليات الانتخابية والخلافات بشأن نتائج الانتخابات، وكذلك التعديلات الدستورية المتنازع بشأنها، إلى إدامة التوترات والاضطرابات في بعض البلدان في المنطقة.

١٥ - ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نشرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، جدولا زمنيا للانتخابات، يتضمن تأجيلا للانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات حتى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس جوزيف كابيلا قانونا معدلا للانتخابات وقانون المالية لعام ٢٠١٨، الذي خصص فيه مبلغ ٦١٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للانتخابات المقبلة. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أعلنت اللجنة الانتهاء من تسجيل الناخبين في مقاطعات كاساي، وهو ما يشكل معلما أساسيا في مسار العملية الانتخابية. وجاء في تقديرات اللجنة أنه تم تسجيل أكثر من ٤٦ مليون ناخب في مجموع أنحاء البلد، تمثل النساء نسبة ٤٧ في المائة منهم.

١٦ - ومع ذلك، ظل المناخ السياسي العام في البلد يتميز بانقسامات عميقة بين أصحاب المصلحة الكونغوليين. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي توسط فيه المؤتمر الأسقفي الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، نظمت اللجنة العلمانية للتنسيق، بدعم من الكنيسة الكاثوليكية وأحزاب المعارضة، وعدد من جماعات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المعارضة، بما في ذلك فصيل تجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يقوده فيليكس تشيسيكيدي، مسيرةً تدعو إلى التنفيذ الكامل للاتفاق وإلى التزام الرئيس بعدم السعي إلى الحصول على ولاية ثالثة. واستخدمت قوات الأمن الوطني في كينشاسا ومدن أخرى العنف في تفريق الاحتجاجات التي وقعت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر واحتجاج وقع في وقت لاحق نظمته اللجنة العلمانية للتنسيق في ٢١ كانون الثاني/ يناير. وأسفر الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجين عن مقتل ١٦ شخصا، وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص واعتقال نحو ١٠٠ شخص. وأسفر مظاهرة قامت بها اللجنة العلمانية للتنسيق في ٢٥ شباط/فبراير عن مقتل شخصين، وإصابة ٤٧ شخصا، واعتقال ١٠٢ شخص. وخلال مؤتمر صحفي عُقد في ٢٦ كانون الثاني/يناير، أعاد الرئيس التأكيد على أن العملية الانتخابية جارية، تحت إشراف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ووفق الجدول الزمني للانتخابات الذي نُشر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال مقابلة مع وسائل الإعلام الدولية أجريت في ٣١ كانون الثاني/يناير، أشار المتحدث الرسمي باسم الحكومة ووزير الاتصالات لامبير مندي إلى أن الأغلبية الرئاسية ستعلن عن اسم مرشحها في تموز/يوليه، وفقا للجدول الزمني للانتخابات.

١٧ - وواصل أصحاب المصلحة الإقليميون والمنظمات الإقليمية دعم الجهود الرامية إلى كسر الجمود السياسي وضمان انتقال سلمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسافر رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، رئيس جنوب أفريقيا، السيد جاكوب زوما، إلى كينشاسا في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لمناقشة الحالة السياسية والأمنية مع السيد كابيلا. وفي بيان مشترك صدر في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر، أعاد الرئيسان التأكيد على التزامهما بالقرارات التي اعتمدتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مؤتمر قمتها السابع والثلاثين المعقود في بريتوريا يومي ١٩ و ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، الذي دعت فيه الجماعة في جملة أمور إلى مواصلة تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وسافرت الأمينة التنفيذية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ستيرغومينا تاكس، إلى كينشاسا في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير لبحث التقدم والتحديات في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وفي إحاطة صحفية، أعربت عن ارتياحها للتقدم المحرز ودعت إلى تضافر الدعم المقدم من المجتمع الدولي للعملية الانتخابية.

١٨ - وزار وفد من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كينشاسا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي بيان مؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، رحب مجلس السلم والأمن، في جملة أمور، بنشر الجدول الزمني للانتخابات ودعا جميع الجهات الفاعلة الكونغولية إلى ضبط النفس وتفضيل الحوار واحترام الجدول الزمني للانتخابات. ودعا أيضا إلى إنشاء آلية تنسيق تضم بلدان المنطقة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، لضمان الدعم الفعال والمتسق لإيجاد حل سياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي وقت لاحق، عقد أحد كبار المسؤولين في مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعات مع السيد كابيلا وغيره من أصحاب المصلحة الكونغوليين في ١١ كانون الثاني/يناير في كينشاسا. وصرح رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، موسى فقي محمد، في الكلمة التي ألقاها في افتتاح مؤتمر القمة الثالث عشر للاتحاد الإفريقي في ٢٨ كانون الثاني/يناير، بأن ما وقع مؤخرا من توترات وعنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أكد مرة أخرى أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، وذلك بهدف إجراء انتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

١٩ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، استضاف رئيس الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، بصفته المزدوجة كرئيس لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، مؤتمر قمة ثلاثيا مع رئيسي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل استعراض الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية وتقييم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي ١٤ شباط/فبراير، زار السيد ساسو نغيسو ورئيس أنغولا، جواو لورنسو، كينشاسا لعقد مؤتمر قمة ثلاثي ثان مع السيد كابيلا. وفي بيان صدر بعد مؤتمر القمة، أعربوا عن التزامهم بإجراء انتخابات سلمية، ورحبوا بالتقدم المحرز في ”العملية التوافقية المنبثقة عن اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر“ ودعوا ”جميع أصحاب المصلحة إلى ضبط النفس“. ودعوا أيضا إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وإعلاني نيروبي. واتفقوا على الاجتماع مرة أخرى في نيسان/أبريل ٢٠١٨ في لواندا.

٢٠ - وفي بوروندي، ظل الوضع السياسي هشّا. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش مجلس الوزراء التعديلات الدستورية المقترحة، بما في ذلك إلغاء الفترتين الرئاسيتين الحاليتين اللتين مدة كل واحدة منهما خمس سنوات وتعويضهما بفترتين مدة كل واحدة سبع سنوات. وأعلنت الحكومة عزمها تنظيم استفتاء

بشأن التعديلات. وانتقد أعضاء المعارضة التعديلات المقترحة، مشيرين إلى أن استفتاء في ظل الظروف السياسية الحالية لن يكون حرًا أو نزيهاً. وعلاوة على ذلك، عبر مختلف أصحاب المصلحة والشركاء البورونديين عن شواغل لأن التنقيحات المقترحة يمكن أن تبدد بعض المكاسب التي تحققت بفضل اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي.

٢١ - وعقدت جماعة شرق أفريقيا الدورة الرابعة للحوار بين الأطراف البوروندية في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، وقام بتيسيرها الرئيس الأسبق لجمهورية تنزانيا المتحدة، بنجامين مكابا. وفي أعقاب الدورة، اجتمعت الجماعات المعارضة البوروندية في نيروبي في ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير. وفي ١٩ شباط/فبراير، بعثت ببيان إلى السيد مكابا، أعربت فيه عن القلق إزاء التغييرات الدستورية المقترحة وعدم وجود حيز سياسي. وفي ٢٣ شباط/فبراير، عقدت جماعة شرق أفريقيا مؤتمر القمة العادي التاسع عشر لرؤساء الدول في مونيونيو، أوغندا. وأعرب المشاركون في مؤتمر القمة عن تقديرهم لجهود السيد مكابا والسيد موسيفيني في تيسير الحوار بين الأطراف البوروندية والتوسط فيه، وأشاروا إلى أن جماعة شرق أفريقيا ستواصل قيادة هذه العملية.

٢٢ - وأفادت التقارير بأنه في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ألقت قوات الأمن في جمهورية تنزانيا المتحدة القبض على قادة كبار في القوى الشعبية البوروندية، من بينهم قائد الجماعة المسلحة، الجنرال جيريمي نتيرانييباغيرا، والقائد الثاني للجماعة، العقيد إدوارد نشيميريمانا. ولم يتم بعد تأكيد التقارير بشأن ما إذا كان قد تم تسليم القائدين إلى بوروندي.

٢٣ - وفيما يتعلق بجنوب السودان، نظمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر في أديس أبابا، المرحلة الأولى من المنتدى الرفيع المستوى المعني بإعادة تنشيط اتفاق السلام المبرم في عام ٢٠١٥. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وقعت الأطراف على اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية. وبدأت المرحلة الثانية من المحادثات في ٥ شباط/فبراير، وتناولت، في جملة أمور، المسائل المتعلقة بتقاسم السلطة والحوكمة. وأرجئت المحادثات في ١٩ شباط/فبراير.

٢٤ - وفي كينيا، تدهورت البيئة السياسية بسبب انقسامات إزاء إعادة الانتخابات الرئاسية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، بعد صدور حكم من المحكمة العليا في البلد في أيلول/سبتمبر. وفاز الرئيس الحالي أوهورو كينياتا بأكثر من ٩٨ في المائة من الأصوات وأدى اليمين الدستورية لفترة ولاية ثانية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ورفض زعيم التحالف الكبير الوطني المعارض، رايلا أودينغا، الاعتراف بإعادة انتخاب السيد كينياتا. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، قام التحالف بتنظيم مراسيم كي يؤدي السيد أودينغا اليمين بصفته ”رئيس الشعب“. وكرد فعل، أصدرت حكومة كينيا بيانا وصفت فيه المراسيم بمحاولة لتقويض الحكومة المشكلة بصورة قانونية. وأعلنت عن قرارها بإجراء تحقيق في الموضوع. وأغلقت الحكومة مؤقتا أيضا بعض المؤسسات الإعلامية التي بثت المراسيم.

٢٥ - وفي أوغندا، تم اعتماد مشروع قانون برلماني يزيل من دستور البلد حد سن الرئيس والقادة المحليين في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وانتقدت المعارضة وبعض جماعات المجتمع المدني هذه الخطوة وقدمت التماسات للطعن في مشروع القانون في المحكمة العليا. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، دعا زعيم منتدى التغيير الديمقراطي المعارض، كيزا بيسيجيي، إلى تنظيم حملة تحد ضد الحكومة.

٢٦ - وفي ١٤ شباط/فبراير، قدم جاكوب زوما استقالته من منصبه كرئيس لجنوب أفريقيا. وسيتولى سيريل رامافوزا من المؤتمر الوطني الأفريقي رئاسة جنوب أفريقيا حتى عام ٢٠١٩، الذي يُتوقع أن يترشح فيه للانتخابات الرئاسية.

جيم - الحالة الإنسانية

٢٧ - ظل كل من النزاعات المستمرة والتوترات السياسية وانعدام الأمن الغذائي تؤثر على ملايين الأشخاص في منطقة البحيرات الكبرى كلها، مما تسبب في أزمة إنسانية مثيرة للقلق البالغ وزاد في تقويض الاستقرار الإقليمي. فقد شُرد حوالي ١١ مليون شخص قسرا من ديارهم. ومع ذلك، وعلى الرغم من تزايد الاحتياجات، ظل تمويل العمليات الإنسانية غير كاف. وحتى منتصف شباط/فبراير ٢٠١٨، تم إطلاق خطتين إقليميتين للاستجابة لاحتياجات اللاجئين، بمبلغ إجمالي قدره ١,٨٩١ بليون دولار، لكل من جنوب السودان وبوروندي، وكانت تجري صياغة خطة الاستجابة الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٨ - وشهدت الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدهورا شديدا في عام ٢٠١٧. فهناك أكثر من ٤,٤ ملايين شخص مشردون داخليا، أي أكثر من ضعف العدد المسجل في عام ٢٠١٦. وهذا هو أكبر عدد من المشردين داخليا في أي بلد في القارة الأفريقية. وإضافة إلى ذلك، استضافت جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من ٥٣٧ ٠٠٠ لاجئ من بلدان أفريقية أخرى، واستمرت تدفقات اللاجئين إليه من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وفي المقابل، كان أكثر من ٦٨٣ ٠٠٠ كونغولي يعيشون كلاجئين في البلدان المجاورة. ووفقاً لما ذكره مركز رصد التشرد الداخلي، كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية، للسنة الثانية على التوالي، البلد الأكثر تضرراً من التشريد المتصل بالنزاع في العالم. ونظرا للزيادة الهائلة في الاحتياجات الإنسانية، قامت الأمم المتحدة بتفعيل أعلى مستوى من التأهب لحالات الطوارئ في مقاطعات كاساي وتنجانيقا وكيفو الجنوبية، ودعمت وضع خطة للاستجابة الإنسانية، تتطلب ١,٦٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتلبية الاحتياجات العاجلة لـ ١٠,٥ ملايين شخص.

٢٩ - وفي جنوب السودان، وصلت الأزمة الإنسانية إلى مستويات الطوارئ. إذ بلغ عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية أكثر من سبعة ملايين شخص، من بينهم حوالي مليونا مشرد داخليا. وكان هناك أكثر من ٢,٤ مليون لاجئ وطالب لجوء من جنوب السودان؛ أكثر من مليون منهم في أوغندا. ولا تزال هذه الأخيرة البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا، إذ يزيد مجموع عدد اللاجئين فيها عن ١,٤ مليون شخص.

٣٠ - وأُبلغ أيضا عن زيادة حادة في الاحتياجات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث فر أكثر من ٥٤٢ ٠٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة. وكان هناك أكثر من ٦٨٨ ٠٠٠ مشرد داخليًا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧٠ بالمائة مقارنة بالرقم المسجل في أوائل عام ٢٠١٧.

٣١ - وظلت الحالة الإنسانية في بوروندي متردية. فقد كان ما يقدر بـ ١٨٠ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا، وكان نحو ٤٢٥ ٠٠٠ من رعايا البلد لاجئين في البلدان المجاورة. ومن بين أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ بوروندي في جمهورية تنزانيا المتحدة، عاد حوالي ١٣ ٠٠٠ لاجئ طوعا إلى ديارهم. وفي ٩ شباط/فبراير، أعلن رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، جون ماغوفولي، أن البلد سينسحب من إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، وعزا ذلك إلى انعدام الأمن والافتقار إلى التمويل الدولي.

٣٢ - ودخل وقف صفة اللاجئ بالنسبة للاجئين الرونديين في بلدان مضيفة مختلفة حيز النفاذ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومع ذلك، لم تفعّل جمهورية الكونغو الديمقراطية بند وقف صفة اللاجئ، كما لم تعلن عن موعد محتمل لوقف صفة اللاجئ، أو عن ترتيبات لإيجاد حلول دائمة، مثل الإدماج المحلي للأشخاص الذين سيتأثرون برفع صفة اللاجئ. وعلى الرغم من حدوث عمليات عودة طوعية على نطاق واسع، حيث بلغ مجموع عدد العائدين في عام ٢٠١٧ حوالي ١٨ ٠٠٠ شخص، لا يزال البلد يستضيف ما يقدر بـ ٢٢٠ ٠٠٠ لاجئ رواندي. وتواصلت العودة الطوعية المنظمة للاجئين الروانديين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم في أوائل عام ٢٠١٨.

دال - حقوق الإنسان

٣٣ - استمر الإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات السياسية والانتخابية. وتشمل تلك الانتهاكات حالات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي، وحالات الاختفاء القسري، والاغتصاب وأشكالا أخرى من العنف الجنسي، والقيود المفروضة على الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية.

٣٤ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وردت تقارير متزايدة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وفي تطور منفصل، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قررت المحكمة الجنائية الدولية أن الرئيس السابق لاتحاد الوطنيين الكونغوليين/القوات الوطنية لتحرير الكونغو، توماس لوبانغا، ملزم بدفع تعويضات جماعية قدرها عشرة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لجنود أطفال سابقين.

٣٥ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، تقريرها إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة. وقد وثق التقرير انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قمع وتخويف المدنيين وأعضاء المعارضة، ارتكبت منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٥. وأشار التقرير أيضا إلى أن معظم الانتهاكات ارتكبها موظفون في الدولة، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات والشرطة والجيش، بدعم من رابطة شباب الحزب الحاكم، المعروفة باسم إمبونيراكور.

٣٦ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية عن قرارها فتح تحقيق في جرائم مزعومة ضد الإنسانية ارتكبت في بوروندي، أو على يد مواطنين بورونديين خارج البلد، في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٥ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ورأت المحكمة أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن بعض موظفي الدولة وجماعات تنفذ سياسات الدولة، إلى جانب الإمبونيراكور، شنوا هجوما منهجيا واسع النطاق على المدنيين البورونديين. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، انسحبت بوروندي من نظام روما الأساسي، وبالتالي، أصبحت أول بلد يغادر المحكمة الجنائية الدولية.

٣٧ - وفي جنوب السودان، استمر جميع أطراف النزاع في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وجمعت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، التي أُنشئت في آذار/مارس ٢٠١٦، عدة روايات عن حوادث خلال زيارة لها إلى البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٣٨ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، استمرت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ففي بيان مؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية عن قلقه إزاء نطاق الفظائع

الإجرامية التي ترتكبها الجماعات المسلحة دون عقاب، وأدان التحريض على الكراهية العرقية والدينية من قبل الجماعات المسلحة والسياسيين المتواطئين معها.

ثالثا – تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

٣٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البلدان الموقعة احترام التزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، على الرغم من وجود تحديات كبيرة، من بينها الأنشطة الجارية التي تقوم بها القوى الهدامة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ وبطء إعادة المقاتلين المنزوعي السلاح الموجودين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي البلدان المجاورة إلى أوطانهم؛ والنزاعات المستمرة والأزمات السياسية المتواصلة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، وجميعها ذات آثار كبيرة عابرة للحدود.

ألف – التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٠ – ترد معلومات إضافية عن تنفيذ الالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في آخر تقرير لي عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2018/174).

باء – التزامات المنطقة

٤١ – واصل كل من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلى جانب منظمات دون إقليمية أخرى، منها جماعة شرق أفريقيا، التعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتصدي للتحديات السياسية والأمنية في المنطقة.

٤٢ – وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مؤتمر قمته العادي السابع لرؤساء الدول والحكومات في برازافيل. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، دعت الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي إلى تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. كما حثت أصحاب المصلحة المعنيين على تسريع إعادة المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الذين ما يزالون موجودين في معسكرات مرور عابر كونغولية، إلى وطنهم، والتعجيل بعقد اجتماع لاستعراض تنفيذ التزامات إعلاني نيروبي فيما يتعلق بحركة ٢٣ مارس.

٤٣ – وإضافة إلى ذلك، دعت الدول الأعضاء في المؤتمر إلى التفعيل السريع لآلية المتابعة المشتركة، التي أنشئت لتنسيق الجهود الإقليمية الرامية إلى تحييد تحالف القوى الديمقراطية. كما أوصت بتعزيز العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوى الهدامة، بدعم من لواء التدخل التابع لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مؤتمر القمة، استلم الكونغو رئاسة المؤتمر من أنغولا.

٤٤ – وفي ٢٣ شباط/فبراير في كمبالا، عقدت جماعة شرق أفريقيا معتكفها الرابع لرؤساء الدول بشأن البنية التحتية والتمويل والتنمية الصحيين، الذي ركز على تعميق التكامل الإقليمي وتوسيع نطاقه من خلال تطوير البنية التحتية وقطاع الصحة. وتم تحديد مبادرات لتعزيز مجالات النقل والطاقة والطيران المدني والخدمات الصحية عبر الحدود.

جيم – التزامات المجتمع الدولي

٤٥ – في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، في اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، عقد في لاهاي، هولندا، استعرض المشاركون التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وأعادوا التأكيد على الأهمية المحورية لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ودعوا أعضاء فريق الاتصال إلى اتخاذ إجراءات أكثر استباقية وتضافرا.

٤٦ – وواصل الشركاء الدوليون الآخرون دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، ومن بينهم النرويج، التي زارها المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في ١٩ شباط/فبراير للاجتماع مع وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير التنمية الدولية وأصحاب مصلحة آخرين. وجددت النرويج دعمها المالي السنوي للصندوق الاستئماني للمبعوث الخاص من أجل تنفيذ خريطة طريقه.

٤٧ – وبغية تعزيز الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، اجتمع مبعوثي الخاص مع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، زاكاري موبوري – مويتا، في بوجمبورا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. كما التقى الممثل الخاص الجديد للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس مكتب الاتصال في بوروندي، بازيل إيكويبي، في نيروبي في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وعلاوة على ذلك، اجتمع مبعوثي الخاص مع الأمينة التنفيذية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ٦ شباط/فبراير في غابورون. وشملت المناقشات الحاجة إلى إجراءات حازمة لتحييد القوى الهدامة، وإعادة المقاتلين الأجانب المنزوعي السلاح ومعاليهم إلى أوطانهم، ودعم الحوار والعمليات السياسية في المنطقة. وخلال اجتماع مبعوثي الخاص مع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، اتفق الاثنان على أنشطة مشتركة في مجالات تمكين المرأة والموارد الطبيعية والنزوح والتعاون القضائي.

٤٨ – وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، عقد مبعوثي الخاص اجتماعاً نصف سنوي مع المنسقين المقيمين والممثلين الإقليميين للأمم المتحدة، بهدف تشجيع إجراء تحليل مشترك للتطورات السياسية والأمنية في منطقة البحيرات الكبرى، والتأكيد على ضرورة معالجة القضايا العابرة للحدود، وضمان أن تكون التدخلات البرنامجية متماشية مع الأهداف السياسية المنصوص عليها في خريطة طريق المبعوث الخاص.

رابعا – تنفيذ خريطة طريق المبعوث الخاص

ألف – آليات الرقابة المتعلقة بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

٤٩ – في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت لجنة الدعم التقني اجتماعها التاسع عشر في نيروبي للتحضير للاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. واستعرضت اللجنة التوصيات المنبثقة عن زيارتها الميدانية إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيلول/سبتمبر، لا سيما فيما يتعلق بتحييد القوى الهدامة، وإعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم، والشواغل الأمنية الجديدة.

٥٠ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب مؤتمر القمة العادي السابع لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، استضاف الكونغو الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية، المعقود في برازافيل. وتسلم رئيس الكونغو من رئيس أنغولا رئاسة الآلية. وقد سبق هذا الاجتماع اجتماعٌ لوزراء الخارجية عقد في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، تم خلاله تأييد تقرير وتوصيات لجنة الدعم التقني.

٥١ - وفيما يتعلق بالقوى الهدامة، دعت آلية الرقابة الإقليمية إلى تعزيز لواء التدخل التابع لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعا قادة المنطقة أيضا إلى الإعادة إلى الوطن، دون شروط، وفي موعد لا يتجاوز ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، لمقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المنزوعي السلاح ومعاليهم الذين ما يزالون موجودين في معسكرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعضاء حركة ٢٣ مارس السابقة الذين ما يزالون موجودين في رواندا وأوغندا. وأوصى القادة أيضاً بإعادة تنشيط آلية المتابعة الإقليمية لتسريع عملية الإعادة إلى الوطن.

٥٢ - وأشارت آلية الرقابة الإقليمية إلى أنه على الرغم من حالات التأخير في التنفيذ، ظل اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يشكل إطارا قابلا للتطبيق لحل الأزمة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أكد القادة الإقليميون على ضرورة تنفيذ تدابير بناء الثقة، ونشر جدول زمني توافقي للانتخابات، وإصدار قانون الانتخابات اللازم وميزانية للانتخابات.

٥٣ - وأعرب القادة الإقليميون أيضا عن القلق إزاء تزايد تشريد السكان في منطقة البحيرات الكبرى خلال السنة الماضية. وشجعوا مبعوثي الخاص على إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل زيادة تشجيع إيجاد حلول دائمة لمسألة التشرد.

٥٤ - وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة للتوقيع على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، استضاف مبعوثي الخاص والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعا في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، لاستعراض تنفيذ الاتفاق الإطاري. وأشار خبراء وممثلو البلدان الموقعة، والمؤسسات الضامنة، والشركاء الدوليون، والمجتمع المدني إلى التقدم المحرز، بطرق منها تحييد وإضعاف بعض القوى الهدامة؛ والتعاون بشأن المسائل الأمنية والاقتصادية والقضائية؛ وزيادة أخذ البلدان الموقعة بزمام الأمور المتعلقة بالاتفاق الإطاري. بيد أنهم لاحظوا أن التقدم لا يزال متواضعا مقارنة بالتوقعات التي أثارها الاتفاق الإطاري، كما يتضح من النزاع المستمر والأزمات السياسية واستمرار وجود الجماعات المسلحة والأنشطة غير القانونية عبر الحدود وأزمة التشريد المستمرة. غير أن المشاركين لاحظوا أن الاتفاق الإطاري يبقى أداة مناسبة لتعزيز الحوار والتعاون ولمساعدة البلدان والمؤسسات في المنطقة في تحقيق السلام.

٥٥ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، عقدت لجنة الدعم التقني اجتماعها العشرين في أديس أبابا، برئاسة كل من مبعوثي الخاص والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي. وحضره كل من الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وأحد كبار المسؤولين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وممثلتي الخاصة ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأقرت اللجنة، استناداً إلى استنتاجات حلقة العمل، بأن استمرار التوترات وانعدام الثقة بين البلدان الرئيسية في المنطقة يعوقان إحراز التقدم. ودعوا إلى مزيد من الالتزام السياسي وبناء الثقة فيما بين هذه البلدان وإلى تعزيز

الجهود الدبلوماسية، وذلك على سبيل الأولوية. ووافقت اللجنة على خطة عملها لعام ٢٠١٨. وقرر أعضاء اللجنة كذلك متابعة القرارات الرئيسية التي اتخذت خلال الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية المعقود في برازافيل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز لواء التدخل التابع لقوة البعثة وإعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم.

باء - المساعي الحميدة المبذولة من مبعوثي الخاص

القوى الهدامة

٥٦ - اجتمع مبعوثي الخاص مع رئيس الكونغو خلال زيارة قام بها إلى برازافيل في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وناقشا في جملة أمور تحييد القوى الهدامة وإعادة المقاتلين الأجانب المنزوعي السلاح في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوطانهم. ونتيجة لذلك، وجه الرئيس رسالتين متطابقتين مؤرختين ١٠ كانون الثاني/يناير إليّ وإلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي طلب فيهما إلينا اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتعزيز لواء التدخل التابع لقوة البعثة، على النحو الذي أوصى به قادة المنطقة في الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية. كما شجع مبعوثي الخاص السيدَ ساسو نغيسو على تعزيز المحادثات بين قادة أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بشأن تنفيذ إعلاني نيروبي وإعادة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة الذين لا يزالون موجودين في أوغندا ورواندا إلى أوطانهم. واقترح أن يقوم السيد ساسو نغيسو ببذل مساعيه الحميدة، بوصفه رئيس آلية الرقابة الإقليمية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، للمساعدة على نزع فتيل التوترات بين بلدان المنطقة.

٥٧ - وخلال الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير، أوفد مكتب المبعوث الخاص بعثة تقنية إلى كينشاسا وغوما لإعداد توصيات، بالاشتراك مع البعثة، لآلية متابعة إعادة توطين مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المنزوعي السلاح الموجودين في معسكرات المرور العابر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر حركة ٢٣ مارس السابقة الموجودين في أوغندا ورواندا.

دعم الحوار والعمليات السياسية في المنطقة

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلع مبعوثي الخاص بعدد من المبادرات لتعزيز وضع نهج إقليمي ودولي منسق دعماً لوضع عملية انتخابية توافقية وتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تنفيذا كاملا.

٥٩ - وفي هذا الصدد، توجه مبعوثي الخاص في ٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى بريتوريا للاجتماع مع وزيرة العلاقات الدولية والتعاون الدولي في جنوب أفريقيا، مايتي نكوانا - ماشاباني. وأكدت الوزيرة من جديد استعداد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجهود الرامية إلى كفالة إجراء الانتخابات بنهاية عام ٢٠١٨.

٦٠ - واضطلع مبعوثي الخاص أيضاً بسلسلة من المشاورات أفضت إلى عقد اجتماع لممثلي الأطراف الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا. وفي إطار التحضير للاجتماع، عقد مبعوثي الخاص وممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية اجتماعين مع

رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، إسماعيل شرقي، يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا.

٦١ - وفي بيان صدر عقب اجتماع ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أهاب ممثلو الأطراف الضامنة في جملة أمور بجميع أصحاب المصلحة أن يهيئوا الظروف اللازمة لكفالة إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وفي حينها. وحثوا الحكومة على توفير الموارد المالية واللوجستية اللازمة في الوقت المناسب لإتاحة تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات؛ وضمان توافر الحيز السياسي اللازم في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك حرية التجمع السلمي وإمكانية الوصول بصورة متساوية إلى وسائل الإعلام الحكومية؛ والتنفيذ الكامل والفعال لتدابير بناء الثقة المنصوص عليها في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. كما قرروا زيارة كينشاسا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ لإشراك أصحاب المصلحة الكونغوليين.

٦٢ - واجتمع مبعوثي الخاص أيضاً بصورة منفصلة مع ممثلي الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية ومع المبعوث الخاص البلجيكي، رينييه نيسكينز، في بروكسل في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر. وتركزت المناقشات على الحالة السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى بوروندي، وعلى الحالة في المنطقة.

٦٣ - وأثار مبعوثي الخاص في اجتماعه مع رئيس الكونغو المعقود في ١٨ كانون الأول/ديسمبر شواغل بشأن استمرار الجمود السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبادل الرئيس وجهات النظر مع المبعوث الخاص بشأن مؤتمر القمة الثلاثي (بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو) الذي عقد في برازافيل في ٩ كانون الأول/ديسمبر، وأبلغه باعتزام هذه البلدان الاجتماع مرة أخرى في كينشاسا في أوائل عام ٢٠١٨. وأعرب المبعوث الخاص عن التزامه بتنسيق ومواءمة مبادرات الأطراف الضامنة مع جهود رئيسي الكونغو وأنغولا. وبناء على ذلك اتفق على إرجاء الزيارة التي كانت الأطراف الضامنة تعتزم القيام بها إلى كينشاسا لإعطاء الأسبقية لمؤتمر القمة الثلاثي، الذي عقد في ١٤ شباط/فبراير.

كينيا

٦٤ - بالتعاون مع المنسق المقيم، قدم مبعوثي الخاص الدعم إلى المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي وساهم في فرقة العمل المشتركة التابعة للأمم المتحدة المنشأة لرصد التطورات المتعلقة بالعملية الانتخابية في كينيا وتعزيز الحوار والمصالحة بين أصحاب المصلحة. وعلاوةً على ذلك، قام رئيس نيجيريا السابق وعضو المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، أولوسيغون أوباسانجو، بناء على طلبي، بزيارة كينيا في ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير لتشجيع الحوار بين رئيس كينيا وزعيم التحالف الكبير الوطني، رايلا أودينغا.

النهوض بالمرأة والشباب والمجتمع المدني

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المبعوث الخاص تعزيز دور المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية في المنطقة. ففي أيلول/سبتمبر، شاركت ممثلات للمرأة في الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة الدعم التقني إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي وقت لاحق، وافق القادة الإقليميون في الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية على التصدي على وجه الاستعجال لحالة النساء والأطفال في معسكرات المرور العابر للعناصر المنزوعة السلاح من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي ٢٢ شباط/فبراير، عقد المجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون اجتماعه التاسع في نيروبي. وشاركت في الاجتماع قيادات نسائية عليا، من بينها الرئيسة

السابقة لجمهورية أفريقيا الوسطى، كاثرين سامبا – بانزا، والنائبة السابقة لرئيس أوغندا سبيسيوزا وانديرا كازيبوي، والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بينيتا ديوب، والأمينة التنفيذية السابقة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ليبيراتا مولامولا. كما شاركت عن طريق التداول بالفيديو نائبة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إيزابيل دوران. وأوصى المشاركون بزيادة دعم خطة المرأة والسلام والأمن في المنطقة وتنظيم بعثات إلى بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، يوفدها منتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون والمنتدى النسائي الإقليمي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لتعزيز دور المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية. وشجعوا عقد اجتماع لوزراء الشؤون الجنسانية لإقرار خطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتصدي لمسألة تقلص الحيز المتاح للمرأة في العمليات السياسية في المنطقة.

٦٦ – وبفضل الجهود التي اضطلع بها مكتب المبعوث الخاص لحشد الموارد، خصصت منح للمنظمات النسائية الشعبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وهذه المنح تدعم تدابير بناء الثقة ومنع نشوب النزاعات في المنطقة، بسبل منها إقامة مشاريع تتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة ومنع العنف الجنسي والجنساني والتوعية بحقوق الإنسان.

٦٧ – وقام مكتب المبعوث الخاص بتعزيز مشاركة القيادات الشبابية من منطقة البحيرات الكبرى في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعقود في نيويورك في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير، حول موضوع ”دور الشباب في بناء مجتمعات محلية حضرية وريفية مستدامة وقادرة على الصمود“. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، اجتمع وفد شباب منطقة البحيرات الكبرى مع مبعوثي المعني بالشباب لمناقشة سبل النهوض بخطة تنمية الشباب، بما في ذلك السبل الكفيلة بتعزيز تنفيذ توصيات الاجتماع الوزاري المعني بالشباب الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧ في ليفنغستون، زامبيا، بدعم من مكتب المبعوث الخاص.

التشرد

٦٨ – وواصل مكتب المبعوث الخاص توجيه انتباه أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين إلى وضع اللاجئين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى. ففي ٢٢ كانون الثاني/يناير، في نيروبي، عقد مبعوثي الخاص اجتماعا لفريق الأمم المتحدة الإقليمي وشركاء آخرين على مستوى القيادات لمناقشة فرص الاستفادة من ولاية المبعوث الخاص فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالتشرد. كما ناقشوا خططا لعقد اجتماع لأصحاب المصلحة، يشترك في تنظيمه مكتب المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، للتوعية بحالة المشردين داخليا وتقديم توصيات بشأن حلول دائمة لمسألة التشرد.

التعاون القضائي

٦٩ – عقب الإطلاق الناجح لشبكة التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اجتمع مديرو النيابة العامة للدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في الخرطوم في أول اجتماع للشبكة. وقدم الدعم لهذه المبادرة مكتبُ المبعوث الخاص ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتهدف الشبكة إلى تيسير وتحسين التعاون فيما بين الأعضاء بشأن المسائل القضائية، بما في ذلك تسليم المطلوبين، والتحقيقات المشتركة، والمساعدة القانونية المتبادلة، والتدريب، وتبادل أفضل الممارسات.

الموارد الطبيعية

٧٠ - واصل مكتب المبعوث الخاص التعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشركاء الآخرين لمتابعة المشاورات التي أجراها الخبراء وأصحاب المصلحة بشأن الموارد الطبيعية في المنطقة في ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧. وتركزت الجهود أيضاً على التحضيرات للاجتماع الثاني لشبكة التعاون القضائي المزمع عقده في كمبالا في وقت لاحق من عام ٢٠١٨، والذي سيتناول التحديات التي تفرضها الشبكات الإجرامية فيما يتعلق باستغلال الموارد. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في نيويورك، قدم ممثلو مكتب المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إحاطةً مشتركة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تنفيذ المبادرة الإقليمية المعنية بمناهضة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، التي وضعها المؤتمر الدولي.

المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى

٧١ - انتهى مكتب المبعوث الخاص، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب رواندا للاتفاقيات من وضع مذكرة تفاهم تبين توزع المسؤوليات في إطار التحضير للمؤتمر الثاني المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده في وقت لاحق من عام ٢٠١٨ في روبافو، رواندا. ويهدف المؤتمر إلى تشجيع الاستثمار عبر الحدود في الصناعات الاستخراجية والزراعة والسياحة والبنية التحتية في البلدان الأساسية في منطقة البحيرات الكبرى.

الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى

٧٢ - عقب اتصالات أجراها مبعوثي الخاص مع عدد من كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، المبين بالتفصيل في تقريري السابق، وافق صندوق التنمية الأوروبي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر على تقديم منحة قدرها ١,٥ مليون يورو في إطار السلام والأمن إلى الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء العابر للحدود لمنطقة البحيرات الكبرى. وستستخدم هذه الأموال في دعم المشاريع الإقليمية المتعلقة بتمكين المرأة، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم، ومنتديات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (المعنية بالمرأة والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص). ووضع صندوق بناء السلام الصيغة النهائية للموافقة على مشروع عبر الحدود بقيمة مليوني دولار يعالج مسألة النزوح بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة بموجب الإطار الاستراتيجي الإقليمي. ودُشِّن المشروع في ١ كانون الثاني/يناير. وفي زيارة قام بها مبعوثي الخاص إلى بروكسل في ٦ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المبعوث اتصالات مع مسؤولين في المفوضية الأوروبية لحشد المزيد من الدعم.

٧٣ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم مبعوثي الخاص ورئيس مكتب دعم بناء السلام إحاطة إلى لجنة بناء السلام بشأن الحاجة إلى دعم النهج المبين في الإطار الاستراتيجي الإقليمي. كما عقدا حلقة نقاش مع خبراء وممثلي الدول الأعضاء، والبنك الدولي، ومنظمات دولية أخرى، والمجتمع المدني لمناقشة الفرص المتعلقة بالبرامج والتمويل من أجل دعم الأولويات العابرة للحدود في منطقة البحيرات الكبرى.

٧٤ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، شـــارك مبعوثي الخاص والمدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي في الجنوب الأفريقي، بصـــفته ممثلا عن رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية، في رئاســـة الاجتماع الثاني لمجلس إدارة الإطار الاســـتراتيجي الإقليمي. واســـتعرض المشـــاركون التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها التي تواجهها الركائز الســـت للإطار الاســتراتيجي الإقليمي، ووافقوا على تمديد صــلاحيته حتى عام ٢٠٢٠.

٧٥ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، عقد مبعوثي الخاص اجتماعا في أديس أبابا مع وزراء خارجية وممثلي بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والكونغو ومع مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى. وناقش المشاركون القضايا الإقليمية الرئيسية وسبل زيادة الوعي بالإطار الاستراتيجي الإقليمي ودعمه. كما ناقشوا سبل إعادة تنشيط الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى.

خامسا - تنفيذ الفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ٢٣٨٩ (٢٠١٧)

٧٦ - دعاني مجلس الأمن في قراره ٢٣٨٩ (٢٠١٧) إلى أن أباشــر حواراً رفيع المســتوى، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، مع الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري بشــأن الســلام والأمن والتعاون والمؤســســات الضـــامنة له والشـــركاء الإقليميين والدوليين الرئيســـيين، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري وما تعترضه من تحديات ويعتريه من قصور، وأن أعرض عليه رؤيتي، مدعمة بتوصيات ملموسة. وفي هذا الصدد، أجريت محادثات في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا مع قادة البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشـــأن الحالة في المنطقة. وعلاوةً على ذلك، أجرى مبعوثي الخاص مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك في حلقة العمل المعقودة في ٢٦ و ٢٧ شــباط/فبراير بمناســبة الذكرى الســنوية الخامســة للتوقيع على الاتفاق الإطاري وفي الاجتماع العشرين للجنة الدعم التقني المعقود في ٢٨ شباط/فبراير، على النحو المبين في الفقرتين ٥٤ و ٥٥ أعلاه.

٧٧ - واستنادا إلى المشـاورات، يرد فيما يلي وصـف للأولويات المباشـرة ولمبدأين توجيهيين، ينبغي أن تستنير بهما الأمم المتحدة في رؤيتها للمنطقة في السنوات المقبلة.

الأولويات المباشرة

٧٨ - ينبغي أن يظل تحقيق السلام في البلدان التي تشهد أزمات سياسية ونزاعات هو الأولوية الأولى، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجنوب الســـودان وجمهورية أفريقيا الوســـطى. وثمة أهمية قصــوى لكفالة إجراء عملية انتخابية وانتقالية سـلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ يظل البلد في صميم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وعلاوة على ذلك، يجب أن نكفل وضع نهاية للقتال في جنوب السـودان والتوصـل إلى تسـوية سـياسـية شـاملة ودائمة في ذلك البلد، بالنظر إلى نطاق الفظائع التي يجري ارتكابها، والمعاناة التي يشهدها السكان والآثار المترتبة على المنطقة.

٧٩ - وثانيا، يجب القيام بالمزيد لتحييد الجماعات المسـلحة غير التابعة للدولة في المنطقة. وإضـافة إلى زيادة فعالية العمليات العسكرية الجارية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي يدعمها لواء التدخل التابع للبعثة، ســيتعين علينا تعزيز مبادراتنا غير العســكرية. ويجب أن ننظر في اتخاذ تدابير ملموسـة لتحســين نزع السـلاح والتسـريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج ولمنع

تجنيد السكان، ولا سيما الشباب، من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ويجب أيضا أن ننظر في سبل تقييد التدفقات المالية غير القانونية إلى الجماعات المسلحة، مع تعظيم الإمكانات الإيجابية لاستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة.

٨٠ - وثالثا، يتعين أن نتصدى على وجه الاستعجال للأزمة الإنسانية الناجمة عن التشرد القسري في المنطقة، الذي بلغ مستويات غير مسبوقة على مدى العام الماضي. وسيتطلب ذلك زيادة في تمويل الأنشطة الإنسانية؛ وزيادة التضامن والتعاون بين دول المنطقة، من أجل التوصل إلى حلول دائمة للتشرد القسري؛ وتعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لدعم تلك الحلول.

٨١ - ورابعا، ثمة أهمية حاسمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في منطقة البحيرات الكبرى من أجل تحقيق أهداف الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وستعمل الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، مع بلدان المنطقة لضمان اتخاذ إجراءات فعالة لدعم حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكرسة في الدساتير الوطنية والصكوك الدولية.

مبدآن توجيهيان

٨٢ - لدعم تنفيذ هذه الأولويات، ستسترشد الأمم المتحدة بالمبدأين المبينين أدناه والمستمدين من الدروس المستفادة من تجربتها في منطقة البحيرات الكبرى وغيرها من المناطق.

٨٣ - المبدأ الأول هو الملكية. وأرحب بالجهود التي يقودها مبعوثي الخاص لتعزيز هياكل إدارة الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. فقد أدت هذه الجهود إلى تزايد ملكية الاتفاق الإطاري من جانب الحكومات الموقعة عليه، وهو ما تبدى في مؤتمري القمة السابقين لآلية الرقابة الإقليمية، اللذين استضافتهما أنغولا والكونغو وفي مؤتمر القمة التالي، الذي ستستضيفه أوغندا. ويجب علينا مواصلة تعزيز ملكية الاتفاق الإطاري من جانب الدول الموقعة عليه.

٨٤ - والمبدأ الثاني هو الشراكة. ويتعين علينا تعزيز التماسك والنهوض بتكامل الجهود والتأكد من اتباع الأطراف الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون والمجتمع الدولي لنهج مشترك وذلك لمنع نشوب النزاعات وإحلال السلام والأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، يجب أن نقوم في جملة إجراءات بتعميق الشراكة بين الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، دون أن يغيب عن بالنا التكامل بين الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي اعتمده المؤتمر الدولي.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٨٥ - سلطتُ الضوءَ في تقريري السابق على عدد من التحديات المتعلقة بالسلام والأمن في المنطقة، ومن بينها توقف العمليات السياسية، والأنشطة الجارية للجماعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتدهور الأزمة الإنسانية. ويبين تقرير الحالي أن هذه التحديات لا تزال تؤثر على استقرار المنطقة وحياة ملايين الأشخاص. ويلزم تجديد الجهود على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لتحقيق السلام المستدام في منطقة البحيرات الكبرى ومنع نشوب المزيد من الأزمات. وأهيب بالبلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري أن تجدد التزامها بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون تنفيذا كاملا، بدعم معزز من الأطراف الضامنة.

٨٦ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من التقدم المحرز على صعيد الانتخابات، تظل الحالة السياسية والأمنية والإنسانية تبعث على القلق البلغ. ويجب ألا ندخر جهدا في تفادي تصعيد العنف في البلد. وأهيب بجميع أصحاب المصلحة أن ينفذوا بالكامل اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بسبل تشمل تنفيذ تدابير بناء الثقة بنية صادقة. وأحث حكومة جمهورية الكونغو على رفع الحظر على المظاهرات وكفالة إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

٨٧ - وستواصل الأمم المتحدة التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الآخرين لتعزيز وضع نهج إقليمي ودولي منسق لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وفي حينها في البلد. وأشجع قادة المنطقة، الذين تعد مشاركتهم بالغة الأهمية لمنع تصعيد التوترات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على مواصلة المشاركة بصورة كاملة.

٨٨ - ويزيد من حالة عدم التيقن التي تكتنف الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية استمرارُ الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية على أراضي البلد. ويجب أن نقضي قضاء مبرما على التهديد الذي تفرضه هذه ''القوى الهدامة'' من خلال العمليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من لواء التدخل التابعة لقوة البعثة، من ناحية، وبإضعاف روابطها السياسية وشرايين حياتها الاقتصادية، من ناحية أخرى. وأحيط علما بالقرار المتخذ في الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية، الذي دعا إلى تعزيز لواء التدخل. وستواصل الأمم المتحدة جهودها، بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات، من أجل زيادة فعالية البعثة ولواء التدخل التابع لها.

٨٩ - وأرحب بتجديد قادة المنطقة التزامهم بدعم إعادة المقاتلين الأجانب المنزوعي السلاح ومعاليهم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة إلى أوطانهم. وأشجع الأطراف الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون على العمل بصورة وثيقة مع القادة من أجل تفعيل آلية متابعة إعادة المقاتلين الأجانب المنزوعي السلاح إلى أوطانهم.

٩٠ - ولا يزال يساورني القلق إزاء إحراز تقدم في الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا، على الرغم من جهود الميسِّر، رئيس تنزانيا السابق، بنجامين مكابا. وستواصل الأمم المتحدة دعم جماعة شرق أفريقيا وتعزيز إقامة حوار شامل. وأحث حكومة بوروندي على الدخول في حوار مع جميع أصحاب المصلحة وعلى الحفاظ على إرث اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. وسيتطلب إحلال السلام في بوروندي أيضاً معالجة حالة حقوق الإنسان. وأهيب بجميع أصحاب المصلحة البورونديين أن يتعاونوا مع الجهود الرامية إلى كفالة احترام حقوق الإنسان.

٩١ - ولن يتحقق السلام والاستقرار المستدامان في منطقة البحيرات الكبرى، ما لم ننفذ حلولا دائمة لمسألة المشردين قسرا في المنطقة الذين يتجاوز عددهم ١١ مليون شخص. وبالنظر إلى شدة تدهور الحالة الإنسانية، يعتزم مبعوثي الخاص استضافة اجتماع لأصحاب المصلحة لتسليط الضوء على الحاجة العاجلة إلى التصدي لما تسميه المنظمات الإنسانية ''الأزمة المنسية'' ولتقديم توصيات بشأن سبل تقديم حلول دائمة للسكان المتضررين. وأهيب بالجهات المانحة أن تكثف دعمها لجهودنا الرامية إلى إيجاد حلول دائمة لمسألة التشرد.

٩٢ - ويسرني أن المرأة تشارك بصورة متزايدة في الجهود الرامية إلى النهوض بالسلام والأمن في المنطقة. ويجب مواصلة تعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات الحوار. وفي هذا الصدد، فإن هناك أهمية للدور القيادي الذي يضطلع به منتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون والمنتدى النسائي الإقليمي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في وضع وتنفيذ خطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٩٣ - ولن تحقق منطقة البحيرات الكبرى كامل إمكاناتها ما لم يكن هناك احترام مستمر للحقوق والحريات الأساسية وما لم يتم القضاء على الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة. وفي هذا الصدد، فإنه ينبغي دعم شبكة التعاون القضائي لكي تصبح آلية فعالة للتصدي للقضايا ذات الأولوية، بما في ذلك تلك المتعلقة بجناة مزعومين يتم إيواؤهم في البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلامة والأمن والتعاون.

٩٤ - ويجب أن تكون الموارد الطبيعية أصولا للسلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، لا وقودا للنزاع. وسيواصل مكتب مبعوثي الخاص التعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرين لدعم تنفيذ التوصيات التي انتهى إليها الخبراء وأصحاب المصلحة في اجتماعهم بشأن الموارد الطبيعية المعقود في نيروبي يومي ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٩٥ - واعترافا بأهمية اتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة، سيواصل مبعوثي الخاص ورئيس الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حشد الدعم لتنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى.

٩٦ - وأتوجه بالشكر إلى مبعوثي الخاص ومكتبه وأكرر الإعراب عن تقديري لممثلي الخاص السابق لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة، مامان سيديكو. وأعرب عن امتناني لقيادات الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لجهودها الرامية إلى تعزيز السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره إلى تكثيف جهودهما لدعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون وغيره من الصكوك الإقليمية الموضوعة بغرض النهوض بالسلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.